

أحكام التعامل بالعملات الإلكترونية
(البيتكوين ومثيلاتها)
دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين
الدولية

إعداد: د. عمار عبد حافظ عبد

التدريسي في كلية الإمام الأعظم - رحمه الله - الجامعة

The provisions of dealing in digital currencies (Bitcoin and the like)
comparative study between Islamic jurisprudence and international laws

Ammar Hafidh Alkubaisy

وإن من الأمور المعاصرة، التي شهدت تسارعا في الانتشار، وشهرة كبيرة في الاتساع، مسألة العملات الرقمية التي عادة ما يطلق عليها تسمية (Bit-Coin) وهي عملة معنوية إن صح القول، ونظام دفع عالمي، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل، تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها! وهي أول عملة رقمية لامركزية، فهي نظام يعمل دون مستودع مركزي أو مدير واحد، أي أنها تختلف عن العملات التقليدية، بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، وتتم المعاملات بشبكة الند - للند بين المستخدمين مباشرة، دون وسيط، من خلال استخدام التشفير.

ويتم التحقق من هذه المعاملات عن طريق عُقد الشبكة، وتسجيلها في دفتر حسابات موزع وعام، يسمى سلسلة الكتل، اخترع البيتكوين شخص غير معروف، أو مجموعة من الناس عرف باسم ساتوشي ناكاموتو، وأصدر كبرنامج مفتوح المصدر في عام ٢٠٠٩م. ويتم إنشاء البيتكوين كمكافأة لعملية تعرف باسم التعدين، ويمكن استبدالها بعملة ومنتجات وخدمات أخرى، واعتبارا من فبراير ٢٠١٥، فقد اعتمد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ تاجر وبيع البيتكوين كعملة للدفع، وتشير تقديرات البحوث التي تنتجها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام ٢٠١٧، هناك ما يزيد على خمسة ملايين مستخدم يستعمل محفظة لعملة رقمية، ومعظمهم يستخدمون البيتكوين!

وقد تنوعت هذه العملات وتعددت أشكالها، ودخلت التعاملات إلى بعض الدول العربية، فقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة نظامها الخاص لبدء التعامل بالعملات الإلكترونية (كريبتوكارنسي) وهي عملة مشفرة تستخدم لتأمين المعاملات وحماية الأصول المالية. من هذا المنطلق، ارتأيت أن أجمع مادة علمية من هنا وهناك، تخص العملات الرقمية، وأن أدرسها دراسة مقارنة، وأن أبين الحكم للتعامل بهذه العملات بين الشريعة الإسلامية، وآراء رجال الدين في الديانة المسيحية، وكذلك الأحكام والتشريعات القانونية المعاصرة في هذا الخصوص، فكان بحثي مقسما إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية العملات الإلكترونية، واشتمل على مطالب، تحدثت فيها عن تأسيس هذه العملة، وماهيتها، وسريتها، ومحفظتها، وطرق الحصول عليها، وتعدينها، وأسعارها، وتطبيقاتها.

وأما المبحث الثاني: فخصصته لهذه العملة في القانون الدولي، وتكلمت فيه عن الاعتراف الدولي بهذه العملة، وطرق الدفع بها، ودخولها للعالم العربي، وانتشار الصرافات الآلية.

وأما المبحث الثالث: فجعلته في حكم التعامل بالبيتكوين في الإسلام والمسيحية، وبينت آراء المجيزين والمحرّمين للتعامل بها، مع أدلتهم، وناقشتها.

ثم ختمت بأهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع، ومن الجدير بالذكر أن من يطلع على البحث سيجد أغلب المصادر هي (الإنترنت) وهذا بديهي؛ لأن هذا الموضوع من المواضيع المعاصرة الحديثة، الذي لم يؤلف فيه كتاب أو مرجع، فجلّ ما أخذته سيكون من مواقع الإنترنت، الأجنبية منها والعربية، سائل المولى عز وجل أن ينفعه به وقارئه والجميع، والحمد لله أولا وآخرا.

Abstract

Praise be to Allaah. He says: "And the reward of all who is aware of knowledge," and prayers and peace be upon our master Muhammad, who says: "The angels put their wings to the seeker of knowledge,

Our modern times have witnessed great knowledge developments, great scientific breakthroughs, and the introduction of modern technologies in all aspects of life, social, political, educational, economic, and technology has become necessities of life, it is indispensable to use technology in our communication with each other, As a small village, unlimited in distances and spaces, the distant technology has come close, and unfortunately, the distant ones. But we will leave these negatives for further research, and focus on the advantages we have obtained from these technologies.

One of the most rapidly expanding, and widely popular, is the issue of digital currencies, commonly referred to as Bit-Coin, a moral currency, and a global payment system comparable to other currencies such as the dollar or the euro, But with several fundamental differences, most notably that this currency is a fully electronic currency, trading online only without a physical presence! It is the first decentralized digital currency, a system that operates without a single central repository or manager, that is, different from traditional currencies, with no centralized regulatory authority behind it. The transactions are peer-to-peer, without intermediaries, through the use of encryption.

These transactions are verified by means of a network contract, recorded in a public and distributed book of accounts, called a series of blocks, invented by an unknown person or a group of people known as Satoshi Nakamoto, and issued as an open source program in 2009.

As of February 2015, more than 100,000 traders and sellers of Bitcoin were adopted as payment currency. Cambridge University research estimates suggest that in 2017, there are over five Millions of users use a wallet for digital currency, and most of them use Bitcoin!

These currencies have diversified and diversified, and transactions have entered into some Arab countries. The United Arab Emirates has established its own currency trading system (cryptocracy), an encrypted currency used to secure transactions and protect financial assets.

المقدمة

الحمد لله القائل ﴿فوق كل ذي علم عليم﴾ والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل ﴿إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم﴾ وعلى آله الطيبين وأصحابه الغر الميامين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فإن زمننا المعاصر، قد شهد تطورات معرفية كبيرة، وطفرات علمية عظيمة، ودخلت التقنيات الحديثة في كافة مفاصل الحياة، الاجتماعية، والسياسية، والتعليمية، والاقتصادية، وأصبحت التقنية من ضرورات الحياة، فلا غنى لنا عن استخدام التقنية في تواصلنا مع بعضنا البعض، فأصبح العالم كقرية صغيرة، غير محدودة بمسافات ومساحات، فقد قربت التقنية البعيد، كما أبعدت - للأسف - القريب، لكننا سنترك السلبات هذه لبحث آخر، ونركز على الإيجابيات التي حصلنا عليها من التقنيات هذه. وإن من الأمور المعاصرة، التي شهدت تسارعا في الانتشار، وشهرة كبيرة في الاتساع، مسألة العملات الرقمية التي عادة ما يطلق عليها تسمية (Bit-Coin) وهي عملة معنوية إن صح القول، ونظام دفع عالمي، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل، تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها! وهي أول عملة رقمية لامركزية، فهي نظام يعمل دون مستودع مركزي أو مدير واحد، أي أنها تختلف عن العملات التقليدية، بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، ويتم المعاملات بشبكة الند - للند بين المستخدمين مباشرة، دون وسيط، من خلال استخدام التشفير. ويتم التحقق من هذه المعاملات عن طريق عقد الشبكة، وتسجيلها في دفتر حسابات موزع وعام، يسمى سلسلة الكتل، اخترع البيتكوين شخص غير معروف، أو مجموعة من الناس عرف باسم ساتوشي ناكاموتو، وأصدر كبرنامج مفتوح المصدر في عام ٢٠٠٩م. ويتم إنشاء البيتكوين كمكافأة لعملية تعرف باسم التعدين، ويمكن استبدالها بعملة ومنتجات وخدمات أخرى، واعتبارا من فبراير ٢٠١٥، فقد اعتمد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ تاجر وبائع البيتكوين كعملة للدفع، وتشير تقديرات البحوث التي تنتجها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام ٢٠١٧، هناك ما يزيد على خمسة ملايين مستخدم يستعمل محفظة لعملة رقمية، ومعظمهم يستخدمون البيتكوين! وقد تنوعت هذه العملات وتعددت أشكالها، ودخلت التعاملات إلى بعض الدول العربية، فقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة نظامها الخاص لبدء التعامل بالعملات الإلكترونية (كربتوكرانسي) وهي عملة مشفرة تستخدم لتأمين المعاملات وحماية الأصول المالية. من هذا المنطلق، ارتأيت أن أجمع مادة علمية من هنا وهناك، تخص العملات الرقمية، وأن أدرسها دراسة مقارنة، وأن أبين الحكم للتعامل بهذه العملات بين الشريعة الإسلامية، وآراء رجال الدين في الديانة المسيحية، وكذلك الأحكام والتشريعات القانونية المعاصرة في هذا الخصوص، فكان بحثي مقسما إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية العملات الإلكترونية، وتحدثت فيه عن تأسيس هذه العملة، وماهيتها، وسريتها، ومحفظتها، وطرق الحصول عليها، وتعيينها، وتطبيقاتها. وأما المبحث الثاني: فخصصته لهذه العملة في القانون الدولي، وتكلمت فيه عن الاعتراف الدولي بهذه العملة، وطرق الدفع بها، ودخولها للعالم العربي، وانتشار الصرافات الآلية. وأما المبحث الثالث: فكان في حكم التعامل بالبيتكوين عند علماء المسلمين المعاصرين، وبينت آراء الفريقين للتعامل بها، مع أدلتهم، وناقشتها. ثم ختمت بأهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع، ومن الجدير بالذكر أن من يطلع على البحث سيجد أغلب المصادر هي (الإنترنت) وهذا بديهي؛ لأن هذا الموضوع من المواضيع المعاصرة الحديثة، الذي لم يؤلف فيه كتاب أو مرجع، فجل ما أخذته سيكون من مواقع الإنترنت، الأجنبية منها والعربية، سائل المولى عز وجل أن ينفعي به وقارئه والجميع، والحمد لله أولا وآخرا.

المبحث الأول

ماهية العملات الإلكترونية

عادة، تتطلب المعاملات عبر الإنترنت وجود طرف ثالث، وسيط (عادة ما يكون مصرفاً)، لتوفير وسيلة اتصال بين المشتري والبائع. يمكن وجود وسيط في المعاملات عبر الإنترنت، من بين أمور أخرى، توفير الأمن والتأمين للطرفين. إن وجود طرف ثالث يلغي الحاجة إلى قيام المشتري بإعطاء رقم حسابه المصرفي إلى البائع الذي قد لا يرغب في الحصول على مثل هذه المعلومات، على سبيل المثال، وتؤكد البائع من أن الأموال مشروعة قبل حدوث المعاملة. البيتكوين يغير كل ذلك. وتسمح Bitcoin أساساً لمستخدميها بإجراء أعمالهم بشكل مستقل عن أطراف ثالثة بالطريقة نفسها التي تسمح بها النقود في العالم الحقيقي. يتم التخلص من الحاجة إلى طرف ثالث عن طريق اشتراط تأكيد جميع المعاملات بشكل علني ورسمي من خلال سلسلة من الحسابات المعقدة. إنها بنية البرمجة الفريدة والمعقدة لبيتكوين التي يمكن أن توفر للمستخدمين نفس أنواع الضمانات التي عادةً ما يتم توفيرها من قبل أطراف ثالثة فقط. وعلى الرغم من هذه الضمانات الواضحة، تظل "بيتكوين" سبيلاً محتملاً وغير مكتشف للمستثمرين والمنظمين على حد سواء. ومع اكتساب النضج والسمعة السيئة في عالمنا الاقتصادي، من المرجح أن تجذب بيتكوين المزيد من التدقيق من المنظمين والمشرعين.^(١)

المطلب الأول: ما هو بيتكوين؟

(Bitcoin) هو برنامج كمبيوتر. إنها ليست شركة. لذلك لا يوجد مسؤولون أو رؤساء للبيتكوين. لا توجد خيارات الأسهم الموجودة على Bitcoin. إن Bitcoin ليس أكثر من سلسلة من (الآلاف والآلاف) من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة التي تدير نفس البرمجيات المسجلة الملكية. ببساطة: Bitcoin هو المعادل الرقمي عبر الإنترنت للنقد. ولكن على عكس النقد، فإنها ليست عملة صريحة، بمعنى أنها لا تدعمها أي حكومة وطنية. بالإضافة إلى ذلك فإن Bitcoin غير مدعوم بالذهب أو الفضة أو أي سلعة أخرى. إنه مجرد رقم على شاشة الكمبيوتر أو الهاتف.^(٢) شبكة bitcoin هي شبكة دفع نظير إلى نظير (النقد للنقد) تعمل على بروتوكول تشفير. يرسل المستخدمون bitcoins، ووحدات العملة، عن طريق بث رسائل موقعة رقمياً إلى الشبكة باستخدام برنامج محفظة bitcoin. تسجل المعاملات في قاعدة بيانات عامة موزعة تعرف باسم سلسلة الكتلة، ويتم التوصل إلى توافق في الآراء من خلال نظام إثبات العمل يسمى "التعدين". يتم توزيع سلسلة الكتل عالمياً باستخدام تقنية تبادل الملفات من نظير إلى نظير مشابهة لـ BitTorrent. تم تصميم البروتوكول في عام ٢٠٠٨ وتم إصداره في عام ٢٠٠٩ كبرنامج مفتوح المصدر من قبل "ساتوشي ناكاموتو"، وهو الاسم المستعار للمطور الأصلي أو مجموعة من المطورين.^(٣) إن المعاملات timestamps الشبكة عن طريق تضمينها في كتل التي تشكل سلسلة مستمرة تسمى سلسلة كتلة. لا يمكن تغيير هذه الكتل دون إعادة العمل المطلوب لإنشاء كل كتلة منذ الكتلة المعدلة. لا تخدم أطول سلسلة كدليل على تسلسل الأحداث فحسب، بل تسجل أيضاً أن هذا التسلسل من الأحداث تم التحقق منه من خلال أغلبية قوة الحوسبة في شبكة البت كوين. وطالما يتم التحكم في غالبية قوة الحوسبة بواسطة العقد التي لا تتعاون في مهاجمة الشبكة، فإنها سوف تولد أطول سلسلة من السجلات وتتفوق على المهاجمين... الشبكة نفسها تتطلب الحد الأدنى من الهيكل لمشاركة المعاملات. يتم بث الرسائل على أساس أفضل جهد، ويمكن للعقد المغادرة وإعادة الانضمام إلى الشبكة حسب الإرادة. عند إعادة الاتصال، تقوم العقدة بتنزيل وتحقق من كتل جديدة من العقد الأخرى لإكمال نسخها المحلية لسلسلة الحظر.^(٤) في هذا العالم الحديث، أدى انتشار الأجهزة المحمولة واتصالات الإنترنت إلى تحويل "المال الحقيقي" إلى أكثر من رقم معروض على الشاشة أيضاً. لا يتعامل معظمنا مع الأموال المادية أو الورقية أو العملات. بهذا المعنى، فإن عملة Bitcoin والنقود الحقيقية متشابهة للغاية. والفرق الرئيسي بين المال الحقيقي والبيتكوين هو أساس قيم كل منهما. يتم إعطاء المال الحقيقي قيمة لأنه مدعوم من قبل حكومتنا. قيمة بيتكوين متجذرة بشكل حصري في الإقرار الجماعي من جانب مجتمع المستخدمين بأن لها قيمة.^(٥)

المطلب الثاني: كيف يتم إنشاء Bitcoins:

يتم إنتاج Bitcoins بواسطة عملية تسمى "التعدين". حتى الآن، هناك حوالي ١١ (١١) مليون بيتكوين في الوجود، وكلها تم إنشاؤها بواسطة عملية التعدين. وفقاً لقواعد Bitcoin، فإن الحد الأقصى لعدد Bitcoins التي يمكن أن توجد هي واحد وعشرون (٢١) مليون، والتي سيتم الوصول إليها في عام ٢٠١٤. واليوم، حوالي ٢٠٠٠٠٠٠٠ كمبيوتر تعدين تولد ٣٦٠٠ Bitcoins في اليوم الواحد.

سوف ينخفض معدل إنتاج Bitcoin بشكل كبير مع دخول المزيد من أجهزة التعدين إلى الشبكة.^(٦)

ما هو التعدين؟ كما ذكر من قبل، تعمل Bitcoin على بنية برمجة فريدة ومعقدة للغاية. من أجل تنفيذ معاملات Bitcoin، تعتمد الشبكة على المستخدمين الذين لديهم معدات كافية (قراءة: مكلفة) للتطوع في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. في الأساس، سترك عمال المناجم أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم مسجلة على الشبكة بحيث تكون متاحة لتجهيز الطاقة. يحتوي كل Bitcoin على حوالي ٣٠٠٠٠ سطر من التعليمات البرمجية، وبالتالي الحاجة إلى الكثير من قوة الحوسبة. للتحقق من إحدى المعاملات، هناك يانصيب عشوائي لتحديد جهاز التعدين الذي سيقوم بإجراء الحوسبة الفعلية لتحديد شرعيته. كحافز أو مكافأة لتكريس قوة الكمبيوتر لجعل كل شيء ممكن، يكافأ عمال المناجم مع Bitcoins. المبلغ الفعلي لل Bitcoins التي يتم إنشاؤها بواسطة كل معاملة تم التحقق منها بشكل فردي غير معروف. التعدين هو أصل كل البيبتكوين في الوجود. يمكن أن يقوم عمال المناجم باستبدالها بعملة أو سلع أو خدمات.^(٧)

المطلب الثالث: كيف تعمل معاملة Bitcoin؟

يتم تعريف كل Bitcoin، رقمياً، بواسطة سلسلة طويلة من الكود تسمى "هاش" (الرقم التسلسلي). ويمتلك كل مستخدم "محفظة"، يتم تخزين Bitcoins الخاصة به فيها، تحتوي هذه المحفظة على معرف تسلسلي خاص بها، يسمى "مفتاح خاص"، والذي يحدد أن Bitcoin معيناً يمتلكه المالك المحدد لتلك الفترة الزمنية، عندما يتم تنفيذ الصفقة بين طرفين، يتم منح المعاملة رقماً تسلسلياً خاصاً بها، يسمى "nonce"، وهو رقم عشوائي يستخدم مرة واحدة فقط في أي اتصال تشفير... ستبقى المفاتيح الخاصة لكل معاملة على سطر الشفرة من بيتكوين طوال الوقت، مما يؤدي إلى إنشاء "سلسلة" تحدها إلى استبعاد غيرها. إذا تم إجراء المئات من المعاملات في كل دقيقة، فإن الشبكة ستحسب أن جميع السلاسل التي تضاف، تعتمد البنية على الحسابات الرياضية، لذا من المستحيل التكرار أو التنبؤ بمسار السلسلة، ستتواصل شبكة واسعة من أجهزة الكمبيوتر التعدين مع بعضها البعض للتأكد على أن المعاملات التي يعملون عليها تتوافق مع المئات من المعاملات الأخرى التي تتم معالجتها في تلك اللحظة، ومع حدوث المزيد من المعاملات، تصبح السلاسل أطول، وتصبح معاملات Bitcoin، من الناحية النظرية، أكثر أماناً، ويستغرق التحقق حوالي عشر دقائق فقط.^(٨) والمعاملة عبارة عن مقطع من البيانات يتم تأكيده من خلال التوقيع، ويتم إرسالها إلى شبكة bitcoin، وعادة ما يحتوي على مراجع للمعاملات السابقة ويرتبط عدد معين من البت كوين مع واحد أو عدة مفاتيح عمومية (عناوين بيتكوين) لا يتم تشفيره لأنه لا يوجد شيء لإخفائه في نظام bitcoin. أما (سلسلة الكتل) أو المفاتيح، فهي المكان الذي يتم فيه دمج جميع المعاملات في شكل سلسلة بلوك. يمكن العثور عليها والتحقق منها. وهذا ضروري لتحديد المعاملات الفنية وكذلك التحقق من تفاصيل المدفوعات... ويتم تعريف bitcoin من خلال سلسلة من المعاملات الموقعة رقمياً، يقوم مالك البيبتكوين بنقله إلى المالك التالي عن طريق توقيعه رقمياً على المالك التالي في معاملة بيتكوين، يشبه إلى حد كبير اعتماد شيك مصرفي تقليدي. يمكن للمستفيد التحقق من كل معاملة سابقة للتحقق من سلسلة الملكية، على عكس التصديق التقليدي على الشيكات، فإن معاملات البيبتكوين لا يمكن الرجوع عنها، الأمر الذي يقضي على مخاطر الاحتيال في رد المبالغ المدفوعة.^(٩) وفي تأكيد المعاملة، بعد بث عملية ما إلى شبكة Bitcoin، يتم تضمينها في كتلة يتم نشرها على الشبكة. وعندما يحدث ذلك، يقال إنه تم تعدين المعاملة على عمق كتلة واحدة، مع كل كتلة لاحقة يتم العثور عليها، يتم زيادة عدد الكتل العميقة بمقدار واحد، لكي تكون آمناً ضد الإنفاق المزدوج، يجب ألا تعتبر المعاملة مؤكدة حتى يتم تحديد عدد معين من الكتل، وقد تم تقديم هذه الميزة لحماية النظام من الإنفاق المتكرر لنفس البت كوين (الإنفاق المزدوج).^(١٠)

المطلب الرابع: محافظ بيتكوين:

يقوم مستخدمو Bitcoin بإدارة عناوين bitcoin الخاصة بهم باستخدام محفظة رقمية. تتيح المحافظ للمستخدمين إرسال bitcoins، وطلب الدفع، وحساب الرصيد الكلي للعناوين المستخدمة، وتوليد عناوين جديدة حسب الحاجة، تشمل العديد من المحافظ على احتياطات للحفاظ على سرية المفاتيح الخاصة، على سبيل المثال عن طريق تشفير بيانات المحفظة بكلمة مرور أو عن طريق طلب تسجيلات دخول مصادقة من عاملين. وتوفر محافظ Bitcoin الوظائف التالية:

- تخزين عناوين البيبتكوين والمفاتيح العامة / الخاصة المطابقة على كمبيوتر المستخدم في ملف wallet.dat
- إجراء معاملات الحصول على ونقل البيبتكوين (BTC)، وكذلك بدون اتصال بالإنترنت
- تقديم معلومات حول الرصيد في BTC في جميع العناوين المتاحة، والمعاملات السابقة، ومفاتيح الغيار

المطلب الأول: البيتكوين في العالم الغربي

يوماً بعد يوم، ينتشر Bitcoin في كل مكان، فبقدر تداولها في بورصات معينة، فإنها تشبه إلى حد بعيد أي عملة أخرى، وكما هو الحال في اليورو أو الين أو الدولار، يمكن استخدام البيتكوين كوسيلة استثمارية، فقيمة Bitcoin - على الرغم من تقلبها الشديد - فقد حققت زيادات هائلة على مر السنين. ففي أكتوبر ٢٠٠٩، تم نشر أول سعر صرف بيتكوين بواسطة New Liberty Standard، والذي قال إن ١.٠٠٠ دولار أمريكي كان بقيمة ١,٣٠٩ بيتكوين، لكن في عام ٢٠١٣، حققت Bitcoin أعلى قيمة لها على الإطلاق عندما تم تداول Bitcoin واحد لأكثر من ١,٠٠٠ دولار أمريكي. وحاليًا، يتم تداول Bitcoin واحدًا بقيمة ٤٩٣.٠٠ دولارًا أمريكيًا.^(١) وتعد ألمانيا الدولة الوحيدة التي اعترفت رسمياً بعملة بيتكوين بأنها نوع من النقود الإلكترونية، وبهذا اعتبرت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بـ"بيتكوين"، في حين تبقى المعاملات المالية الفردية معفية من الضرائب... وكان قاضٍ فدرالي في الولايات المتحدة قد حكم مؤخراً بأن بيتكوين هي (عملة) ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسمياً بعد... ويرى البعض أن الاعتراف الرسمي يحمل جانبا إيجابيا، وهو إعطاء العملة المزيد من الشرعية، في حين يرى آخرون أن هذا قد يفتح الباب إلى مزيد من تنظيم العملة وربطها بالحكومات، وهذا يتعارض مع إحدى ميزات بيتكوين، كعملة غير خاضعة لأي جهة.^(٢) وعلى الرغم من تداول البيتكوين كعملة، قد يكون من الصعب تنظيم عملة بيتكوين كعملة؛ لأن سلطة الحكومة لتنظيم العملة متجدرة، فالمادة ٨ من الدستور الأمريكي، التي تنص على أن للكونغرس سلطة "... العملة النقدية وتنظيم قيمة ذلك". وكذلك يقرر الدستور أن الكونغرس سيكون له سلطة على أموال البلاد إلى استبعاد الدول، ولكن ليس لاستبعاد إصدار خاص، مثل Bitcoin (على الرغم من أن Bitcoin ليس من الناحية الفنية عملة "خاصة") وفي الآونة الأخيرة، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، تناول الكونغرس مسألة العملة الخاصة مع تمرير قانون المدفوعات الطوابع لعام ١٨٦٢ (قانون الطوابع). على مدار ١٥٠ عاماً من قانون الطوابع، كانت هناك العديد من التعديلات، لكن القسم الثاني لا يزال ينص على عقوبة "، أو، أو رفع، أو إصدار، أو توزيع أي ملاحظة، أو مراجعة، أو مذكرة، أو رمز، أو غيرها". الالتزام بمبلغ أقل من دولار واحد، يُقصد به التداول كنفود أو استلامه أو استخدامه بدلاً من أموال الولايات المتحدة... "هذا هو أفضل أمل للتنظيم، ولكنه غير قابل للتطبيق بشكل كبير.^(٣) ولا يوجد سوابق قضائية حديثة تفسر معنى قانون الطوابع، كما تم تناوله آخر مرة في عام ١٨٩٩. ولكن في ذلك الوقت، تم القصد من النية التشريعية لمنع المنافسة مع عملة الأمة. بمعنى أن مستخدمي Bitcoin يعترفون بالتعامل مع Bitcoin إلى استبعاد الدولار الأمريكي، ويدفعونه إلى قبوله على نطاق واسع عبر الإنترنت، وتوظيفه في micropayments (مشتريات صغيرة)، فهناك حجة قوية يجب القيام بها. فالبيتكوين ينتهك قانون الطوابع. ومع ذلك، وبما أن قيمة البيتكوين تعتمد على العرض والطلب، ولا تعتمد على الدولار الأمريكي على الإطلاق، فمن الصعب أن نقول إن قيمتها "أقل من دولار واحد"، كما هو مطلوب بموجب قانون الطوابع. وأيضاً، لأنه موجود على الإنترنت فقط، فمن الأكثر دقة القول أنها تتنافس مع معالجات الدفع عبر الإنترنت مثل PayPal، ولا تتنافس مع الدولار الأمريكي.^(٤) وليس لدى Bitcoin قاعدة بيانات مركزية، فلا يوجد أي شخص أو كيان يتحمل المسؤولية عن إنشائه أو أوجه القصور المزعومة، ويوجد Bitcoin على شبكة النظير - إلى - النظير العالمية، وبما أن قيمتها لا تعتمد على أي عملة حكومية، فإن تنظيم Bitcoin، بحد ذاته، قد يكون مستحيلاً! وإن حظر Bitcoin بالكامل قد يكون استجابة سابقة لأوانها وغير متناسبة، ولكن في ديسمبر ٢٠١٣، فعلت الصين ذلك عندما حظرت على بنوكها التداول في Bitcoin تماماً، فمثل هذا الإجراء هو الشيء الوحيد الذي يمكن القيام به في هذا الوقت لتنظيم العملة الافتراضية مباشرة.^(٥) ولكن في عام ٢٠١٠ تم إنشاء سوق إلكتروني لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وفي العام نفسه أيضاً تم شراء أول سلعة بالبيتكوين، وهي عبارة عن بيتزا مقابل عشرة آلاف بيتكوين! وتولت التعاملات في العام نفسه حتى وصلت القيمة السوقية للعملة ما يعادل مليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٢ قام الاتحاد الأوروبي بالموافقة على منح رخصة بنك لأول مؤسسة صرف أوروبية لعملة البيتكوين، وأصدر القضاء في (ولاية تكساس) الأمريكية عام ٢٠١٣ حكماً باعتبار البيتكوين شكلاً من أشكال المال الذي يمكن استخدامه والاستثمار فيه، كما اعترفت وزارة المالية الألمانية في العام نفسه بعملة البيتكوين، واعتبرتها نوعاً من أنواع

المال الخاص، وفرضت الضرائب على حيازته، وتم إنشاء أول جهاز صراف آلي في ولاية ساندييغو الأمريكية لشراء عملة البيتكوين، وكذلك صرفها بالدولار، ووصلت قيمة البيتكوين عالمياً، إلى ما يعادل مليار دولار في عام ٢٠١٣م! ورغم ما أصاب العملة من تدخلات رسمية وتهديدات بإغلاق البيتكوين ومحاكمات أصحابها لأسباب متخلفة، إلا أن تحويلات العملة بلغت قيماً عالية تفوق التحويلات التي تتم عن طريق شركات تحويل الأموال العالمية مثل ويسترن يونيون!^(١٦)

المطلب الثاني: دخول العملات الرقمية إلى العالم العربي:

بالمقارنة بأجزاء أخرى من العالم، فقد بدأت الدول العربية في وقت متأخر نسبياً باستخدام بيتكوين، حيث أعلن عن قبول هذه العملة لأول مرة في الأردن في بار شاي في العاصمة عمان، وتلى ذلك مطعم بيتزا وصراف آلي في دبي ومن ثم شركة أنظمة ومعلومات في فلسطين، كما أصبح سوق السفير من أوائل الأسواق في الكويت والشرق الأوسط التي تقبل البيتكوين في تعاملاته. أما بالنسبة للعملة الإلكترونية في المشهد الإعلامي العربي فقد بدأت مؤخراً فقرات إخبارية تتحدث عنها ولو بشكل طفيف، كما بدأت مواقع متخصصة في أخبار بيتكوين مثل موقع (بيتكوين نيوز عربية) التابع لمجموعة إعلامية كبيرة، وعلى مستوى الشبكات الاجتماعية يمكن للمستخدمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التفاعل على موقع askbitcoiner الذي يعتبر أول شبكة اجتماعية للعملة الرقمية في العالم العربي، حيث يمكن العثور على الأجوبة للاستفسارات حول العملة الرقمية، وتقنية البلوك شايين، وعلى صعيد الشركات التي توفر خدمات للبيتكوين بالوطن العربي فمنها يلو (بالإنجليزية: Yellow) وبت اويسس (بالإنجليزية: BitOasis) المؤسستان في دبي، بالإضافة إلى بت فلس (بالإنجليزية: BitFils) المؤسسة في الكويت، ويمكن شراء وتداول البيتكوين محلياً عن طريق localbitcoins.com.^(١٧) وقد أطلقت مؤخراً شركة «أربيبان تشين»، المتخصصة في مجال تكنولوجيا «بلوك تشين» والتي تتخذ من دبي مقراً لها، منصة رقمية في دولة الإمارات لتداول العملات الرقمية والمشفرة بالدرهم، وهي منصة تداول الأصول الرقمية ذات الكفاءة العالية وسهولة الاستخدام والتي تجعل من السهل على المستثمرين شراء وبيع وتداول العملات الرقمية بأمان. وإن «بالمكس»، التي تم تدشينها عبر «الإنترنت» في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧، تعد إحدى أولى «البورصات» لتداول الأصول الرقمية يتم إطلاقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تضع في متناول المستثمرين المطلعين والمبتدئين تجربة استخدام تلقائية من خلال ما توفره من أدوات تداول متطورة وخيارات متعددة من العملات الرقمية وتدابير أمنية صارمة ورسوم تداول رمزية، وأن الطلب على تداول وإصدار الأصول الرقمية يشهد نمواً مطرداً بالتزامن مع الإقبال الهائل على تقييم العملات الرقمية مثل «البيتكوين» والتطور السريع لتقنية «بلوك - تشين». «وأن «بالمكس» تتيح للمستخدمين المسجلين البدء بإيداع ومن ثم تداول نحو ١٠ من العملات الرقمية مباشرة من خلال أزواج العملات المختلفة مثل «دبي كوين (DBIX)» و«بيتكوين (BTC)» و«إيثريوم Ethereum» و«ريل» (XRP) وغيرها، ولا توجد رسوم للتسجيل في «بالمكس»، في حين تحتسب رسوم تنافسية منخفضة على الإيداع والسحب والتداول تراوح ٠.٣%.^(١٨)

المبحث الثالث

حكم التعامل بالبيتكوين في الإسلام والمسيحية

المطلب الأول: تحقيق العلة في العملة الإلكترونية:

يرى الباحثون المعاصرون أنه تتحقق علة الربا في العملة الإلكترونية على القول بأن العلة في الذهب والفضة هي مطلق الثمنية، فالعملة الإلكترونية تحقق فيها الرواج والاشتمال على وظائف الثمن، ولعلها أقرب شياً بالذهب والفضة من الأوراق النقدية، من حيث انتشارها العالمي غير المحدود بالمكان قبولاً وتعاملاً، وعلى هذا فالربا يجري فيها بعلّة الثمنية، فيشترط بيعها بجنسها التماثل والتقابض، وبما أن العملة الإلكترونية غير محسوسة، فيستحيل أن يكون التقابض فيها حسيًا حقيقيًا، بل التقابض فيها حكمي، حين تسجل عملية التحويل أو الدفع بالقيود الإلكتروني في السجل الموحد، وتظهر العملة رقماً في المحفظة الإلكترونية الخاصة بالمحول إليه، كما هو الحال في القيد المصرفي في المعاملات البنكية.^(١٩)

المطلب الثاني: الزكاة في العملات الإلكترونية:

بعد أن تحقق اعتبار العملات الإلكترونية مالا، فإن الزكاة واجبة فيها، لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾^(٢٠) وكما ثبت جريان الربا فيها حماية لمال الفقير من الأخذ ظلما، فثبتت الزكاة فيها أيضا حماية لحق الفقير من المنع ظلما، والمسألة المهمة هي كيفية تقدير النصاب في العملات الإلكترونية ولعل خلاف الفقهاء المعاصرين في تقدير زكاة النقود الورقية بالذهب والفضة، يجري هنا باعتبار أن كلا من النقود الورقية والعملات الإلكترونية أموالا اكتسبت صفة الثمنية، فيجري عليها أحكام الذهب والفضة المنصوص عليها في الشرع، ومنها الزكاة.^(٢١) واختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: تقدير نصابها بأقل قيمة نصاب من الذهب أو الفضة.^(٢٢) واستدلوا: بأن الأدلة الصحيحة جاءت بإثبات النصابين - الذهب والفضة - فيكون المعبر منهما في تقويم النقد الورقي هو الأفضل للفقير وهو الأقل نصابا.^(٢٣)

القول الثاني: تقدير نصابها بقيمتها نصاب الذهب.^(٢٤) واستدلوا: بأن قيمة الذهب ثابتة لا تتغير؛ لثبات وزنه، بخلاف الفضة فهي تتفاوت، وأن نصاب الذهب أقرب الأنصبة المذكورة للتقدير بأموال الزكاة الأخرى، كخمس من الإبل، أو أربعين من الغنم.^(٢٥) ونوقش بأن التقدير كما يرد على الفضة فإنه يرد على الذهب أيضا، وأنه لا تأثير لذلك إذا عرفنا أن نصاب الذهب هو ٨٥ غراما، وأن نصاب الفضة هو ٥٩٥ غراما، وأن الأنصبة ثابتة بالتوقيف، لا بالقياس، فلا أثر لقرب نصاب الذهب من الأنصبة الأخرى.^(٢٦)

القول الثالث: تقدير نصابها بقيمتها المساوي لنصاب الفضة.^(٢٧) واستدلوا: بأن التقدير بالفضة مجمع عليه لثبوت نصاب الفضة بالأحاديث الصحيحة، وأن التقدير بالفضة أنفع للفقراء، لأن نصاب الفضة أقل من نصاب الذهب.^(٢٨) ونوقش بأن تقدير الذهب ثابت أيضا، ولا يؤثر وجود الخلاف في إثباته، وبأن نصاب الفضة لا يكون أقل من نصاب الذهب على كل حال.^(٢٩)

القول الرابع: تقدير نصابها بما يكفي في معيشة أسرة كاملة سنة كاملة.^(٣٠) واستدلوا: بأن تقدير نصاب الفضة بخمس أواق إنما هو لأنه كفاية أهل بيت سنة كاملة، فوجب اعتبار هذا المعنى في النقود الورقية؛ لأن النصاب هو الحد الأدنى من الغنى.^(٣١) ونوقش بأن هذا القول يفضي إلى تذبذب الأنصبة في الأزمنة والأماكن المختلفة، وتغيير تقدير الأنصبة التي جاء النص بها لكي توافق هذا المعنى.^(٣٢)

وأما الرأي الراجح: فهو - والله تعالى أعلم - هو القول الأول؛ لأن كلا من نصاب الذهب والفضة ثابتان، ولا دليل على تفضيل أحدهما على الآخر، ومع التفاوت يجب الأخذ بالأقل منهما؛ لأنه الأفضل للفقير، والأبرأ لذمة المزكي، وفيه إعمال للنصوص وجمع بين الأقوال، وبناء عليه فإننا نحسب قيمة نصاب الذهب بالعملة الإلكترونية، وقيمة نصاب الفضة بها، ثم نأخذ بالنصاب الأقل، ونخرج زكاته مما يساويه من العملات الإلكترونية في مصارف الزكاة المعتمدة.

ثالثا: صرف العملة الإلكترونية: تجري أحكام العملة الورقية على العملات الإلكترونية؛ إذ هي أثمان مستقلة بذاتها، تحمل قيمة مختلفة، فأشهر العملات الإلكترونية عملة البيتكوين، وهي أولها إصدارا وتداولاً، ثم تلتها عملات إلكترونية أخرى وصلت عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٣٣ عملة نشطة، فصرفت العملة الإلكترونية بجنسها يشترط فيه التقابض والتماثل، وصرفها بجنس ثمني آخر، سواء كان عملة إلكترونية أخرى أو عملة ورقية، يشترط فيه التقابض فقط، ويدخل في ذلك الحكم شراء الذهب والفضة بعملات البيتكوين، فهو عقد صرف أيضا، لا يجوز إلا يدا بيد.^(٣٣) على أن التقابض في العملات الإلكترونية تقابض حكمي كما هو معروف، وفيه أيضا تأخير لا يزيد على عشرة دقائق، وهي فترة توثيق العملة التي يقوم بها المعدنون، لكنه تأخير يسير مغتفر، كما قرر المجمع الفقهي في مسألة تأخير تسجيل عمليات التحويل في القيد المصرفي لمدة يومين، كما هو المعلوم به في البنوك الدولية، واشترط المجمع لصحة ذلك ثلاثة شروط:

(١) وجود القيد الأولي عند التعاقد، ولا يكفي التعاقد الشفوي.

(٢) أن لا يتصرف المستقبل للمال به خلال المدة المغتفرة حتى يثبت أثر القيد المصرفي بإمكان التسلم الفعلي.

(٣) أن تراعى بقية ضوابط الصرف.^(٣٤)

فإذا كان التأخير في النقود الورقية لمدة يومين بسبب ظروف التحويلات البنكية مغتفر عند الفقهاء المعاصرين، فتأخير عشرة دقائق في قبض العملات الإلكترونية مغتفر من باب أولى، لاسيما وأن سبب التأخير هو لإرادة إثبات صحة العملة وتوثيق العملية، فهي أشبه بما إذا سلم أحد المتعاقدين في الصرف المال لمن يتحصنه قبل تسليمه للطرف الثاني.

الذاتة

أولاً: أهم الفروقات بين العملات الإلكترونية والنقود الورقية

- ❖ الوجود الفيزيائي: فالنقود الورقية مصنوعة من أوراق ومواد أخرى، أما البيتكوين فوجودها إلكتروني فقط، فهي غير محسوسة، ولا يمكن لمسها، بل هي عملة افتراضية
- ❖ الإنتاج: فإنتاج النقود الورقية خاص في البنك المركزي أو البنك الدولي، أما البيتكوين فيتم إنتاجها برمجياً بواسطة أي مبرمج قادر على ذلك عن طريق تعدين العملة
- ❖ التحكم: فالنقود الورقية يتم التحكم بالنقود عن طريق الدولة التي أنتجتها، أما البيتكوين فلا توجد جهة تتحكم بها، بل يتم التعامل بها عن طريق المرسل والمستقبل فقط
- ثانياً: مخاطر استعمال العملات الرقمية
 - تستعمل البيتكوين أحياناً في غسل الأموال وبيع الممنوعات وغير ذلك؛ لعدم وجود سلطة مركزية تشرف على التعاملات والحوالات وتراقبها من النواحي الأمنية.
 - عدم تقبل التعامل بها لعدم الثقة بها مقارنة بالعملات الورقية، نظراً لحداتها وحصر التعامل فيها بين التقنيين على الأغلب
 - تعرض بعض المحافظ الإلكترونية إلى السرقة أحياناً، سواء المحافظ الإلكترونية الموجودة على شبكة الإنترنت، أو المحفوظة في أجهزة الحاسب الشخصي.
 - الأخطاء التقنية التي قد تواجهها مواقع صرف العملة والتعامل بها، وكذلك المواقع المختصة بالتعدين، مما قد يتسبب بفقدان آلاف عملات البيتكوين.

ثالثاً: مميزات استعمال العملات الرقمية

- حماية الخصوصية: لأن العملة الإلكترونية تنتقل من الند للند، وتكون هذه العملية مسجلة في السجل الموحد، من دون تحديد الهوية الحقيقية للمرسل والمستقبل نهائياً، وإن يذكر في السجل الموحد المفتاح العام للمحفظة الإلكترونية لكل منهما.
- التعامل المباشر بين الأطراف: فهناك نوع من الحرية في الدفع والتحويلات حول العالم، دون حدود في المكان والزمان والمقدار.
- رسوم التحويل المنخفضة أو المعدومة أحياناً: فعمليات التحويل والشراء تكون غالباً بدون رسوم لانعدام التكلفة فيها، أو برسوم منخفضة جداً.
- الشفافية والحيادية: جميع المعلومات الخاصة بعمليات البيتكوين متاحة في السجل الموحد، ويمكن لأي شخص الدخول عليها واستخدامها والتوثق منها بشكل لحظي، وفي الوقت نفسه لا يمكن لأي شخص أو جهة التلاعب بهذا السجل أو بشبكة البيتكوين.
- سهولة التداول والتحويل: من خلال منصات العملات الإلكترونية وبرامجها المتوفرة في الحاسب الآلي أو أجهزة الجوال.

الهوامش

- (1) Satoshi Yakamoto, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- (2) Joshua J. Goguet, The Nature of the Form: Legal and Regulatory Issues Surrounding the Bitcoin Digital Currency System, Louisiana Law Review, 2013. 73 La. L. Rev. 1119.
- (3) Bitcoin Frequently Asked Questions, <https://bitcoin.org/en/faq>
- (4) Is Bitcoin a Triple Entry System? <http://financialcryptography.com/mt/archives/001325.html>
- (5) Bitcoin Wiki, https://en.bitcoin.it/wiki/Main_Page
- (6) Satoshi Yakamoto, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- (7) Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies, http://www.fincen.gov/statutes_regs/guidance/pdf/FIN-2013-G001.pdf
- (8) How Bitcoin Works, <https://bitcoin.org/en/how-it-works>

- (9) Joshua J. Goguet, The Nature of the Form: Legal and Regulatory Issues Surrounding the Bitcoin Digital Currency System, Louisiana Law Review, 2013. 73 La. L. Rev. 1120.
- (10) Bitcoin Frequently Asked Questions, <https://bitcoin.org/en/vocabulary>
- (11) Is Bitcoin a Triple Entry System? <http://financialcryptography.com/mt/archives/001325.html>
- (12) <https://ar.wikipedia.org/wiki/bitcoin>
- (13) The Stamp Payments Act, 18 U.S.C.A. § 336.
- (14) United States Constitution, art I, §§10 and 8.
- (15) Satoshi Yakamoto, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- (16) www.historyofbitcoin.org
- (17) Bitcoin in Wikipedia <https://ar.wikipedia.org/wiki/bitcoin>

- (١٨) إطلاق منصة رقمية في الإمارات لتداول العملات المشفرة، مقالة منشورة على موقع الاتحاد بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٨،
- (١٩) قرار المجمع الفقهي رقم (٦ / ٥٥ / ٤) فتاوى اللجنة الدائمة: ١٣ / ٥٠٣، الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي: ٧ / ٥١٧٦.
- (٢٠) سورة الذاريات: ١٩.
- (٢١) الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية (بينكوين) د. عبد الله بن محمد العقيل، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، بحث منشور في وحدة البحوث والدراسات العلمية العدد (٣٢) ص: ٤٠.
- (٢٢) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية: ١ / ٢٢١، الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، د. الطيار: ٩٣.
- (٢٣) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ٩ / ٢٥٧، مجمع الفقه الإسلامي: ٨ / ٣٣٥.
- (٢٤) ينظر: في المجتمع الإسلامي، لمحمد أبي زهرة: ٩٢، فقه الزكاة: ١ / ٢٨٦، أحكام وفتاوى الصدقات: ٢٤.
- (٢٥) فقه الزكاة: ١ / ٢٨٧.
- (٢٦) ينظر: أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية: ٣٩ / ٣٢٧.
- (٢٧) ينظر: الفقه الميسر: ٩ / ٨١.
- (٢٨) ينظر: الإجماع لابن المنذر: ٥٣، بدائع الصنائع: ١ / ٢٧، بداية المجتهد: ٣ / ٧١، روضة الطالبين: ٢ / ٢٥٦،
- (٢٩) فقه الزكاة: ١ / ٢٨٣.
- (٣٠) ينظر: فقه الزكاة: ١ / ٢٨٦، المذهب الاقتصادي في الإسلام: ١٧٥، الإسلام والضمان الاجتماعي: ٥٥.
- (٣١) ينظر: حجة الله البالغة: ٢ / ٦٦.
- (٣٢) ينظر: أحكام الأوراق النقدية والتجارية: ٤٦٠.
- (٣٣) مجلة البحوث الإسلامية: ١ / ٢٢١.
- (٣٤) ينظر: قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قرار رقم (٥٣): ٤ / ٦